

الإغلاق يدفع اقتصاد بريطانيا إلى التراجع مجدداً



أظهر مسح أمس الجمعة، أن عودة بريطانيا إلى إجراءات العزل العام الثالثة على المستوى الوطني لمكافحة كوفيد-19 أدت إلى أشد انخفاض في أنشطة الأعمال منذ مايو/ أيار، فيما تضررت شركات الخدمات بأكثر قدر

وانخفضت القراءة الأولية لمؤشر آي.إتش.إس ماركت المجمع لمديري المشتريات في المملكة المتحدة إلى 40.6 في يناير/ كانون الثاني من 50.4 في ديسمبر/ كانون الأول

والتراجع دون عتبة النمو عند مستوى الخمسين أكبر من أي توقع لخبراء الاقتصاد في استطلاع أجرته رويترز، والذي أشار إلى قراءة عند 45.5

وبالإضافة إلى أحدث إجراءات للعزل العام، قالت شركة البيانات آي.إتش.إس ماركت إن تحول بريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى ترتيبات تجارية أكثر بيروقراطية مع التكتل ساهم في الانخفاض

وتسارعت وتيرة فقدان الوظائف، بعد أن تراجعت في ديسمبر/ كانون الأول

من جهة أخرى، كشفت بيانات رسمية أمس الجمعة، أن متاجر التجزئة البريطانية واجهت صعوبات من أجل التعافي في ديسمبر/ كانون الأول من إجراءات عزل عام جزئية في الشهر السابق، ما مثل نهاية ضعيفة لأسوأ عام لها على الإطلاق، بينما ارتفع الاقتراض العام لأعلى مستوياته منذ 1962

وبلغ الاقتراض العام لشهر ديسمبر/كانون الأول 34.1 مليار جنيه استرليني (46.65 مليار دولار)، ما يزيد قليلاً عن توقعات الاقتصاديين في استطلاع لرويترز، ما يصل بالاقتراض منذ بداية السنة المالية في أبريل/ نيسان إلى مستوى قياسي عند 270.8 مليار استرليني

وبلغ إجمالي دين القطاع العام 2.132 تريليون استرليني، ما يعادل 99.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأكبر منذ السنة المالية المنتهية في 1962

(رويترز)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024